

بيان الوفد الليبي أمام مؤتمر فوكوشيما حول الأمان النووي

السيد الرئيس

السيدات والسادة أصحاب المعالي والسعادة

أود بداية أن اعبر عن تضامن ليبيا حكومة وشعباً مع الشعب الياباني الصديق لما ألم به من كوارث طبيعية حدثت في شهر مارس 2011 وأسفر عنها الآف الضحايا والتي أدت إلى الحادث النووي المؤسف في محطة فوكوشيما، ويسعدنا أن نكون هنا اليوم للمشاركة في هذا المؤتمر الهام كتعبير عن هذا التضامن.

السيد الرئيس

رغم أهمية الطاقة النووية كمصدر طاقة نظيف في كثير من البلدان لتلبية احتياجاتها من الطاقة، إلا أن الاستفادة من هذه الطاقة يتطلب تركيزاً أكبر على تدابير السلامة النووية على الصعيدين الوطني والعالمي، والعمل على تعزيز الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجراءات السلامة النووية ونشر ثقافة السلامة النووية في جميع أنحاء العالم وتقوية الإطار الدولي للاستجابة والدعم في حالات الطوارئ وقت وقوع الحوادث النووية، بالإضافة إلى تعزيز دور الوكالة في مجال تقديم وتنسيق الدعم الفني الدولي عند حدوث الكوارث النووية بشكل عملي وكفء.

السيد الرئيس

إن الاستجابة لمثل هذه الحوادث يتطلب أيضاً تعزيز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال وعلى رأسها اتفاقية الأمان النووي، كونها الاتفاقية الدولية الوحيدة الملزمة قانوناً في مجال الأمان النووي، فأن تحسين الأمان النووي العالمي يجب أن يظل مثار اهتمامنا دوماً بغية تعزيز المعايير الدولية.

السيد الرئيس

لقد حققنا بعض التقدم في مجال تعزيز الأمان النووي من خلال اعتماد خطة عمل الأمان النووي التي أقرها المؤتمر الوزاري حول الأمان النووي الذي عقد في فيينا خلال الفترة من 20 إلى 24 يونيو 2011، وينبغي الآن أن نركز جهودنا على تنفيذ هذه الخطة، بما في ذلك تقييم نقاط ضعف مفاعلات الطاقة النووية والنهوض بمستوى الاستعداد لحالات الطوارئ، كما ندعو إلى تطوير هذه الخطة لتكون الزامية بذل الطابع التطوعي الحالي لها.

السيد الرئيس

تولي ليبيا على الصعيد الوطني، أهمية كبيرة لمسألة الأمان النووي، وقد اتخذت جملة من التدابير لتعزيز ثقافة الأمان النووي بما يساهم في تشجيع وتوسيع قاعدة الاستخدامات السلمية المختلفة للطاقة النووية، وفي هذا المجال قام المكتب القانوني بالوكالة مؤخراً بمراجعة مسودة مشروع تحديث القانون النووي الليبي، وصادر تقريراً يضم جملة من الملاحظات هي قيد الدراسة الآن من قبل اللجنة المكلفة لإحداث التغييرات اللازمة على مشروع القانون ووضعه في صيغته النهائية ليتم عرضه على السلطات الليبية المختصة لإقراره.

كما قام وفد من مكتب الأمان النووي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة ليبيا خلال الفترة الماضية بهدف استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لدعم ومساعدة ليبيا على تحسين البنية التحتية المتعلقة بالأمان النووي وتحديد الاحتياجات المتعلقة بتوفير الحماية المادية للمواد النووية والمشعة والمرافق المستخدمة، وتم التركيز بالخصوص على وضع وتنفيذ خطة الدعم المتكامل للأمان النووي (INSSP) في ليبيا والتي تعتمد بالأساس على تطبيق معايير وإرشادات الوكالة وأن يتم اعتمادها والبدء في تنفيذها خلال الربع الأخير من هذا العام.

وقد شاركت ليبيا في العديد من المشاريع الإقليمية المعنية بالأمان النووي والتقليل من مخاطر التعرض الإشعاعي للمرضى والتعرض الإشعاعي العام، وتؤكد على أهمية التركيز على الآتي:

- تدعيم البنى الأساسية الرقابية الوطنية من أجل مراقبة المصادر الإشعاعية.
- تطوير القدرات التقنية على وقاية وصحة وأمان العاملين المعرضين للإشعاعات
- الاهتمام بالتدريب في مجال البنى الأساسية للوقاية من الإشعاعات.

كما أنشأت بلادي لجنة خاصة بالطوارئ والتأهب لأي حدث نووي أو إشعاعي، وتتلقى هذه اللجنة الدعم والمساعدة من الوكالة من خلال المشروع الإقليمي النموذجي المعني بتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال، خاصة وأن بلادي قد انضمت إلى اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن الحوادث النووية، وهي حريصة على تنفيذها بكل أمانة وشفافية لما لهما من أهمية في مجال الوقاية والحماية من الإشعاعات.

شكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته